EUEPR
الاتحاد المصرى
للسياسات والبحوث التربوية

مصريين بلا حدود للتنمية

مرصد العنف في البيئة المدرسية

تقرير عن الفترة من يوليو إلى سبتمبر 2025

في اول أسبوع من العام الدراسي الجديد.. وقائع عنف وأزمات تضرب المدارس

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم ومدى واستجابتها للنوع الاجتماعي

قراءة في المناهج التعليمية المطورة

تعديلات قانون التعليم

أبرز ملامح السياسات والقرارات الوزارية استعدادًا للعام الدراسي الجديد

قرار حظر النقاش حول القضايا السياسية والدينية داخل المدارس بين حيادية المؤسسات التعليمية والحق في حرية الرأي والتعبير

مرصد العنف في البيئة المدرسية
تقرير عن الفترة من يوليو إلى سبتمبر2025
الإصدار التاسع

إعداد
أمل صقر

تصميم وإخراج
ميار مزيد

إشراف ومراجعة
وسام الشريف

المحتويات

الموضوع الصفحة

مقدمة 6

المحور الأول، السياسات والقرارات التعليمية:..... 7

تعديلات قانون التعليم 2025..... 8

الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (2024-2029) ومدى واستجابتها للنوع الاجتماعي..... 11

قراءة في المناهج الدراسية المطورة 16

أبرز القرارات الوزارية استعدادًا للعام الدراسي الجديد 2025/2026 21

قرار حظر النقاش حول القضايا السياسية والدينية داخل المدارس بين الحيادية المؤسسات التعليمية والحق في حرية الرأي والتعبير..... 24

المحور الثاني، وقائع العنف في البيئة المدرسية:..... 25

بداية العام الدراسي الجديد.. وقائع عنف وأزمات تضرب المدارس المصرية... 26

ملاحظات عامة عن وقائع العنف خلال عطلة نهاية العام الدراسي..... 30

أرقام عن وقائع العنف في البيئة المدرسية..... 32

المراجع 35

عن المرصد

إصدار دوري ربع سنوي تصدره مؤسسة مصريين بلا حدود للتنمية بالتعاون مع الإتحاد المصري للسياسات والبحوث التربوية، بهدف حصر وسرد السياسات التربوية التي تتبعها وزارة التربية والتعليم والمتعلقة بجرائم العنف داخل البيئة المدرسية، ورصد وتوفير البيانات حول وقائع العنف المختلفة داخل البيئة المدرسية والتي قد تعيق من سير العملية التعليمية وتحقيق أهدافها ولا سيما حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي. بالتركيز على الفئات المهمشة (الفتيات، ذوي الإعاقة، اللاجئين). يسلط المرصد الضوء على السياسات التي تتخذها الجهات التنفيذية للحد من ظاهرة العنف. كما يرصد أيضًا دور الأطراف المعنية في مواجهة التحديات المختلفة المرتبطة بالعملية التعليمية لرسم صورة متكاملة عن العنف في البيئة المدرسية وكيفية مواجهته.

يستهدف المرصد؟

يتطلع المرصد إلى أن يحظى باهتمام واضعي السياسات في القطاع التعليمي المتمثلين في (وزارة التربية والتعليم والإدارات التعليمية ومديري المدارس)، كما يستهدف المرصد مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم والتي تولى اهتماما خاصا للعنف في البيئة المدرسية ولا سيما العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية وذلك على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي.

المنهجية

رصد وتحليل وقائع العنف في البيئة المدرسية في مصر كميا وكيفيا، وتشمل وقائع العنف الموجهة ضد الطلاب/ ات وضد القائمين على العملية التعليمية في الفترة من يوليو إلى سبتمبر 2025، وذلك بالاعتماد على عدد من المواقع الإخبارية وصفحات وسائل التواصل الاجتماعي (المصري اليوم، فيتو، الدستور، الأهرام، اليوم السابع، مصراوي، الأخبار، القاهرة 24، تليجراف، الموقع الرسمي لوزارة التربية والتعليم، الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء على موقع فيس بوك، موقع السبورة التعليمي). تعتمد المنهجية أيضا على رصد وتحليل السياسات التربوية والتشريعات ذات الصلة على المستويات المختلفة.

تعريف البيئة المدرسية:

يقصد بها الإطار البيئي الذي تعمل به المدرسة من حيث جميع مكوناتها المادية كالمباني والصفوف الدراسية والمرافق والخدمات التعليمية وغير المادية بما فيها الأنظمة واللوائح المنظمة لعمل الإدارة المدرسية ومجتمع المعلمين والإداريين والعلاقات الإنسانية بينهم والمناخ المدرسي العام الذي يتم فيه التفاعلات الإنسانية بين المعلمين أنفسهم وبين المعلمين وإدارة المدرسة وبين المعلمين والتلاميذ فيما بينهم. ويرى المرصد أن مفهوم البيئة المدرسية يشير كما سبق إلى الإطار العام الذي تتم فيه عملية التعليم والتعلم والذي يتضمن المدخلات والعمليات والإجراءات اللازمة لخلق سياق يمكن أن يحدث فيه ذلك الأمر بفاعلية ليحقق الأهداف المرجوة منه.

تعريف العنف في البيئة المدرسية

ويقصد به أنواع العنف التي قد يتعرض لها أعضاء المنظومة التعليمية من طلبة أو مدرسين/ات، أثناء أو قبل أو بعد الذهاب إلى المدرسة أو مكان تلقي الخدمات التعليمية، ويتمثل ذلك في العنف اللفظي أو الجسدي أو الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي وكل ما يترتب عن هذا العنف من أضرار نفسية وجسدية ومعنوية على الأفراد الواقع عليهم العنف.

مقدمة:

شهدت فترة كتابة التقرير إصدار مجموعة من السياسات والقرارات الهامة التي تؤثر مباشرة على العملية التعليمية، كلها إجراءات تعكس جهود وزارة التربية والتعليم في تطوير منظومة التعليم استعدادًا للعام الدراسي الجديد2025/2026، بدأنا في المحور الأول من المرصد بعرض وتحليل هذه السياسات، وكان في مقدمتها تعديلات قانون التعليم لعام 2025، والتي تضمنت تطوير نظام البكالوريا والتعليم المهني، وتنظيم شروط القبول والبرامج الدراسية وغيرها من البنود مع عرض أبرز الانتقادات الموجهة لهذه التعديلات.
تم أيضا الإعلان عن الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (2024:2029) من خلال نشرها على الموقع الرسمي للوزارة، وقد قدمنا لها تحليلا مفصلا بالتركيز على مدى استجابتها للنوع الاجتماعي.
تناول التقرير أيضا قراءة في المناهج الدراسية المطورة مؤخرا، مع تسليط الضوء على عدد من المحاور من بينها تناول المناهج للنوع الاجتماعي والتنميط، مخرجات التنشئة الاجتماعية، تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المناهج المطورة، الاستدامة والبيئة والتغيرات المناخية.
استعرضنا أيضا أبرز القرارات الوزارية والخطط الطموحة استعدادًا للعام الدراسي الجديد ومدي قابليتها للتنفيذ على أرض الواقع. وأخيرًا، سلطنا الضوء على قرار حظر النقاش حول القضايا السياسية والدينية داخل المدارس، والجدل الذي أثاره القرار بين مزاعم حيادية المؤسسات التعليمية والحق في حرية الرأي والتعبير الذي أرساه الدستور المصري.
في المحور الثاني من التقرير، رصدنا وقائع العنف المتعددة والأزمات التي شهدها بداية العام الدراسي، ومن بينها اعتداءات بدنية فجة على معلمين، والقرارات الصارمة التي أصدرتها وزارة التربية والتعليم إزاء تلك الوقائع حفاظا على كرامة المعلم، هروب طلاب/ات من المدارس، مشاجرات وأعمال بلطجة، تحرش جنسي، رحلات غير آمنة للطلاب/ات في طريقهم للمدرسة وغيرها من الوقائع التي أثارت الرأي العام في مصر.
واختتمنا التقرير بملاحظات عامة عن حالات العنف خلال عطلة نهاية العام الدراسي والتي كانت محدودة ومتناثرة نظراً لتزامن فترة الرصد مع العطلة الصيفية.

المحور الأول

السياسات والقرارات التعليمية

أولا، تعديلات قانون التعليم 2025:

صدق رئيس الجمهورية على قانون رقم 169 لسنة 2025 بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم 139 لسنة 1981) والتي تضمنت إضافة فصلين جديدين إلى الباب الثالث من القانون تحت مسمى: الفصل الرابع: التعليم بنظام البكالوريا، والفصل الخامس: التعليم الثانوي المهني، متضمنة مواد جديدة تحدد آليات الدراسة ونظام الامتحانات والقبول.
كانت مصر شهدت خلال شهري يوليو وأغسطس 2025 موجة من الجدل حول قانون التعليم الجديد، وتفاصيل التعديلات الجوهرية عليه، جاء خطاب الحكومة والبرلمان مؤكدًا على العدالة والمجانية، بينما رصدنا انتقادات وتحفظات حول الرسوم وشفافية التقييم وعمليات التنفيذ. لكن يبقى القانون خطوة في سبيل تعزيز المرونة وربط التعليم بسوق العمل.

- **أبرز بنود وتعديلات قانون التعليم الجديد:**

الشهادة الإعدادية والتعليم الأساسي

· النجاح في التربية الدينية من 70% ولا تحسب ضمن المجموع الكلي.
· تخصيص 20% من المجموع الكلي بحد أقصي في الشهادة الإعدادية.
· امتحان الشهادة الإعدادية يعقد على دورين على مستوى المحافظة.
· يمكن لمن أتم التعليم الابتدائي أن يستكمل التعليم الأساسي بالتدريب المهني.

التعليم الثانوي العام والفني

· مقررات التعليم الثانوي تتكون من مواد أساسية واختيارية.
· تجري امتحانات الثانوية العامة على مرحلة واحدة في نهاية السنة الثالثة.
· كل طالب رسب في الدور الأول في مادة أو مادتين يدخل الدور الثاني ويحصل على 50% من النهاية الكبري.
· في التعليم التكنولوجي يجوز أن يدخل الطالب الامتحانات عدة محاولات، وتُحتسب أعلاها درجة.
· التقدم للامتحان مجانًا للمرة الأولى ولا تتجاوز الرسوم 200 جنيه للمادة بعد ذلك.
· يمنح طالب التعليم التكنولوجي شهادة دبلوم التعليم التكنولوجي المتقدم 5 سنوات.

نظام البكالوريا

· نظام البكالوريا نظام اختياري مجاني لا يجوز التحويل منه أو إليه أثناء الدراسة.
· مدة الدراسة في نظام البكالوريا 3 سنوات ويحصل حاملها على شهادة تعادل الثانوية العامة.
· مناهج نظام البكالوريا تتضمن مقررات أساسية واختيارية تخصصية، وتعقد الامتحانات مرتين في العام.
· التقدم للامتحان مجانًا في المرة الأولى، ولا تتجاوز رسوم الامتحان 200 جنيه للمادة الواحدة، ولوزير التربية والتعليم بعد موافقة مجلس الوزراء أن يصدر قرارا بزيادة هذا الحد تدريجيا، على ألا يتجاوز مجموع الرسوم 400 جنيها للمادة الواحدة.
· تحدد شهادة البكالوريا كل مقرر امتحنه الطالب وعدد المحاولات والدرجة التي حصل عليها في كل مرة.
· يراعي في تنسيق الجامعات قبول أعداد الطلاب المتقدمين بالثانوي العام والبكالوريا.
· يتم تحصيل الرسوم والمبالغ عن طريق وسائل الدفع غير النقدي.

جواز مد خدمة المعلمين بعد السن القانونية

· يستمر المعلم في الخدمة حتى نهاية العام الدراسي الذي بلغ فيه سن التقاعد.
· يجوز في حالة الضرورة وحسب الاحتياج الفعلي مد مدة عمل من بلغ سن التقاعد ويجوز تجديدها سنويًا.
· يستحق كل من تم مد مدة عمله لنهاية العام الدراسي مستحقاته كاملة ببلوغه السن وتوقف استقطاعات التأمين من هذا التاريخ.[1]

- **قوبل القانون بعدد من الانتقادات من بينها:**

· غياب النقاش المجتمعي، حيث تم تمرير القانون بسرعة قبل فض الدورة البرلمانية، دون فتح حوار مجتمعي أو نقاش علني حول التعديلات.
· فرض رسوم على دخول الامتحانات في مرحلة التعليم الأساسي بعد المحاولة الأولى، حيث تُحدد بـ 200 جنيه للمادة، ورسوم على امتحانات التحسين في نظام "البكالوريا"، لا تتجاوز 200 جنيها للمادة الواحدة، ولوزير التربية والتعليم بعد موافقة مجلس الوزراء أن يصدر قرارا بزيادة هذا الحد تدريجيا لتصل إلى 400 جنيه للمادة الواحدة، مما يعد عبئًا إضافيًا على الأسر ذات الدخل المحدود وانتهاكًا لمبدأ دستوري راسخ يضمن مجانية التعليم
· نظام البكالوريا لا يلائم المعايير الدولية، لعدم حصول بعض المدارس على الاعتماد المحلي من الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد. كما أنه قد

يؤدي إلى إهدار جهوده الطلاب في دراسة اللغة الإنجليزية، التي سيتوقف تدريسها في الصف الثالث الثانوي، بجانب الحاجة إلى مزيد من المعلمين والفصول الدراسية.[2]

· واجه رفع نسبة النجاح في التربية الدينية ل 70% انتقادًا لغياب الكوادر المؤهلة خاصة في مادة الدين المسيحي، عادة ما يتم تدريس مادة التربية الإسلامية لمعلمي اللغة العربية وقد الموا بها اثناء دراستهم الجامعية بكليات التربية، بعكس مادة التربية المسيحية، عادة ما يوكل تدريسها لمعلمين من تخصصات أخرى، لذلك هناك تخوف من تأثير القرار على عدالة التقييم، فضلا عن التساؤل حول جدوى الشرط من الناحية التربوية.

· غموض آليات التحويل بين الأنظمة: حيث يمنع القانون التحويل من وإلى نظام "البكالوريا" خلال سنوات الدراسة. يُنظر إلى ذلك على أنه تقييد لحرية الطالب في تعديل مساره التعليمي، خاصة إذا لم يكن النظام مناسبًا له بعد التجربة.

· غياب خطط واضحة لتمويل النظام الجديد والخوف من تحول الطلاب إلى "حقل تجارب

· رصدنا ان هناك بعض المدارس تجبر أولياء الأمور على التقديم لأبنائهم في نظام البكالوريا بخلاف رغبتهم.[3]

ثانيا، الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (2024: 2029) ومدى واستجابتها للنوع الاجتماعي[4]:

تم نشر الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم الفني على الموقع الرسمي لوزارة التربية والتعليم خلال فترة التقرير, جاء ذلك بعد عام ونصف تقريبا من الإعلان عن صدروها دون نشرها علانية. وتهدف إلى وضع رؤية مستقبلية لإصلاح التعليم المصري متكاملة مع رؤية التنمية الوطنية وتحديد الأولويات الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

• تحليل مصفوفة الأنشطة والمشروعات

في خطوة توثيقية مهمة ـ رغم كونها تخرج عن طبيعة الخطط الاستراتيجية العامة ـ ضمنت الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم (2024 : 2029) الجزء الأخير منها تحليلا نوعيا لمصفوفة الأنشطة والبرامج التي سيجري تنفيذها من جانب الوزارة بما يجعلها متسقة ومتوائمة مع الأجندة الوطنية (رؤية مصر 2030) والأهداف الاستراتيجية لبرنامج عمل الحكومة (مصر تنطلق) وأهداف الأممية (2030) وأجندة إفريقيا (2063) في خطوة تعكس التزام الوزارة بتنفيذ أدوارها في تلك الوثائق دون أن يكون لهذا التقسيم علاقة مباشرة بالخطة المرحلية لتطوير التعليم سوي ما كان ضروريا في مقدمة الخطة من الإشارة لكونها قد اعتمدت علي حزمة من المصادر والمرجعيات العامة التي حددها الخطة بعدد (6) وثائق مرجعية.

• تحديات سياق المساواة وعدم التمييز في الخطة الاستراتيجية

يعد السياق الاجتماعي والثقافي أحد أبرز التحديات التي تواجه برامج التنمية والتطوير المجتمعي بالنظر لصعوبة تغيير تلك القيم الراسخة ووجود جماعات محلية تدعم وتساند تلك الممارسات التمييزية لذا فقد أشارت الخطة لمساراتها التنفيذية ضمن المحور الأول (الإتاحة الشاملة والعادلة في التعليم لجميع الفئات) لتحقيق هذا الهدف (وذلك بإتاحة التعليم للجميع وتحقيق العدالة بإتاحة التعليم في المناطق النائية والمهمشة والمستجيبة للنوع الاجتماعي (الطفل ـ المرأة ـ ذوي الإعاقة) سواء كان تعليما نظاميا أو غير نظامي ويسعي المحور إلي الحد من الفجوة بين الجنسين وتوفير وتحقيق الإدماج وتكافؤ الفرص خاصة الفئات الأكثر ضعفا وهي النساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة والتفاوت بين الفئات الاجتماعية وضحايا التفكك الاجتماعي إلي جانب تعزيز اتاحة التعليم المكانية والمحلية لسد الفجوات في المناطق الجغرافية المختلفة) وهي مسارات أجادت

الخطة في شرح واقعها المحلي مدعوما بالأرقام والاحصائيات الرسمية وإن فشلت في اقتراع الأنشطة والمشروعات التي تعالجها.
حيث تضمنت الأولوية الثانية (الإنصاف والشمول) تعزيز السياسات والممارسات للقضاء على التمييز في التعليم والحواجز التي تعترضه لضمان دمج جميع الأطفال ولا سيما المحرومين في التعليم الجيد والشامل واستفادتهم منه وفقا للأبعاد التالية:

· التباين الجغرافي: ستعطي خطة التربية والتعليم الأولوية لاستثماراته في المناطق الأكثر احتياجا مثل المناطق الريفية لاسيما في المحافظات الحدودية وصعيد مصر لتحسين الوصول إلى التعليم وجودته من خلال فتح مدارس إضافية ونشر المعلمين بشكل أكثر إنصافا وسيتم ذلك بالشراكة مع المجتمعات المحلية والقطاع الخاص من أجل التعليم في الطفولة المبكرة.
· الطلاب ذو الاحتياجات الخاصة: في إطار خطة التربية والتعليم سيتم ضمان نشر المناهج الدراسية الشاملة مع توفير بنية تحتية مدرسية وبيئة تعليمية شاملتين كما سيتم إطلاق حملات للتوعية وبرامج لتنمية القدرات لدمج الطلاب ذوي الإعاقات البسيطة في مدارس التعليم العام والتعليم الفني.
· تفاوت الدخول: ستضع خطة التربية والتعليم إجراءات سياسية رئيسية لتقليل الحواجز المالية والاجتماعية أمام التعليم حتى يتمكن الأطفال والشباب من الأسر ذات الدخل المنخفض من الالتحاق بالمدارس والبقاء فيها ومن خلال فهم أن الدروس الخصوصية الواسعة الانتشار تؤثر سلبا على الوصول إلى التعليم وتعلم الطلاب من الأسر ذات الدخل المنخفض سيتم التعامل مع المسائل المتعلقة بالدروس الخصوصية من منظور الإنصاف والجودة والإدارة.
النوع الاجتماعي : تلتزم وزارة التربية والتعليم بمواصلة تمكين الفتيات والنساء من خلال التعليم من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع المجالات بحلول عام 2030 كما هو مذكور في رؤية مصر 2030 وسيشمل ذلك إنشاء مدارس للفتيات في المحافظات الحدودية (صعيد مصر) وتشجيع الفتيات علي دراسة موضوعات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات كما يشمل تحسين البنية التحتية المدرسية لتوفير بيئة تعليمية صحية وشاملة ومراعية للفوارق بين الجنسين وكذلك مراكز للتعليم المجتمعي للحد من معدلات الأمية بين الشباب والبالغين وفي الوقت نفسه ستتناول الخطة أيضا المخاطر التي يواجهها الأولاد لاسيما في المناطق الحضرية .

- **التحول الرقمي والابتكار**

من الإيجابيات الواضحة في الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم افرادها لفصل خاص حول التحول الرقمي باعتبار أنه كان من تداعيات انتشار جائحة (كوفيد 19) أن أصبح للتكنولوجيا الرقمية دور متزايد الأهمية في جميع جوانب التعليم من التعلم والتدريس الي الإدارة والتنظيم حيث أدي إغلاق المدارس إلى الاعتماد على التقنيات الرقمية لاستمرارية التعليم واتباع طرق جديدة لاستخدام التكنولوجيا كأداة تربوية وتقديد جديد لإمكانياتها التحويلية.
رغم كون الخطة الاستراتيجية وزارة التربية والتعليم الفني (2024-2029) هي الثالثة ضمن إصدارات الوزارة جدول إصدارات الوزارة للخطط وتطويرها، وشُرِعت بحوار مجتمعي منظم، إلا أن تقييمها الموضوعي يكشف عن فجوات ونقاط ضعف قد تعيق نجاحها في تحقيق أهدافها.

- **وبشكل دقيق فيمكن القول بأن الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم (2024: 2029) قد عانت من المثالب والفجوات التالية:**

أولا: افتقاد الخطة الاستراتيجية لمنهجيات الصياغة الفنية المتبعة عند وضع النصوص الاستراتيجية واعتمادها لأنماط منهجية أقرب للأبحاث والدراسات الأكاديمية حيث افتقدت الخطة للمنهج التكاملي في الصياغة واعتمدت على القفز من ملف إلى أخر دون تمهيد أو نظام هندسي يسهل معه تتبع النص ويمكن تفهم منهجية كتابته.

ثانيا: افتقاد الخطة الاستراتيجية لتقييمات المراحل والخطط السابقة خاصة بالنظر لكونها (الثالثة) من جانب الوزارة وكان من الضروري القيام بعمليات تقييم وقياس أثر للخطط السابقة وأسباب القوة أو نقاط الضعف التي عانت منها بما يجعل الخطة الحالية أكثر قوة وكفاءة في التعامل مع البيئة الداخلية والخارجية التي تستهدفها بالأنشطة والتغييرات.

ثالثا: اعتماد الفريق المسئول عن صياغة الخطة على المنهج السردي في الكتابة رغم عدم تناسبه أو ملاءمته لصياغة الخطط الاستراتيجية وما يؤدي له من ارباك أو صعوبة في التتبع وتحديد الفجوات والأنشطة التنفيذية وهو ما انعكس في تضارب الكثير من المصطلحات والتعريفات المتعلقة ببعض مناطق الاستراتيجية حيث تكرر استخدام مصطلح (طفل) في العديد من الفقرات التي تتحدث عن طلاب المرحلة الثانوية والذين كانت الإشارة تتم لهم باعتبارهم (شباب) وفي ذات السطر لتعود للإشارة لهم باعتبارهم (أطفال)

رابعا: على الرغم من أن الاستراتيجية تتحدث عن الفترة الزمنية (2024: 2029) وتستهدف تطويرات ونتائج تعتمد في قياساتها على الجوانب الإحصائية والرقمية إلا أنه كان من الملاحظ اعتماد الوثيقة على بيانات واحصائيات صادرة من سنوات بعيدة بما يجعلها غير واقعية أو متناسبة مع اللحظة الحالية والتي بالضرورة تغيرت فيها الأرقام والبيانات عما كان واردا في تلك الوثائق.

خامسا: عدم وجود ربط واضح وحقيقي بين تحليلات واقع العملية التعليمية وبين الأنشطة والمشروعات المقترحة والتي تسهم في التعرف على كيفية تأثير تلك المدخلات في الاستجابة ومعالجة التحديات المختلفة التي تضمنتها الخطة الاستراتيجية وهو ما يرتبط بالخلط المتكرر بين الأهداف وبين الأنشطة لدرجة آنك تجد الخطة تتضمن العديد من الأهداف موجودة في الجزء الخاص بالمشروعات والعكس فقد تجد أنشطة تنفيذية موجودة باعتبارها أهداف مرجعية.

سادسا: افتقاد العديد من الأنشطة والمشروعات لممكنات المتابعة والتقييم نتيجة الصياغات المرتبكة والمطاطة ومنها على سبيل المثال الهدف الخاص بإتاحة التعليم للكبار ومحو الأمية حيث تضمن عدد من الأنشطة والمشروعات منها (سد منابع الأمية ـ التحرر من الأمية ـ ما بعد الأمية) وهي صياغات غريبة وغير علمية فضلا عن كونها غير قابلة للقياس أو التقييم.

سابعا : عدم وجود ارتباط حقيقي وموضوعي بين البرامج الفرعية للوزارة والأنشطة المقترحة في بعض الملفات الخاصة بالتعليم في ظل الطوارئ ففيما يتعلق بتفصيلات البرامج الفرعية لأولوية الانصاف والشمول نجد الخطة تتحدث عن (اتاحة التعليم لجميع الطلاب الوافدين واللاجئين والاندماج في المجتمع المصري) إلا أنه بالذهاب للأنشطة والمشروعات نجد آنه من بين (5) أنشطة مقترحة لا يوجد ما له علاقة بالبرنامج سوي نشاط (تنفيذ خطة الرعاية الاجتماعية للطلاب الوافدين من مختلف الجنسيات) ولا ندري كيف سيسهم تنفيذ خطة الرعاية الاجتماعية في اتاحة التعليم والاندماج للوافدين أو اللاجئين وهو ما يتكرر مع هدف (دعم أنشطة الأسر المنتجة) والذي تضمنت أنشطته التنفيذية الحديث عن (تدريب / استيعاب / دمج) الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في مشروعات المدرسة المنتجة .

ثامنا : غياب البعد الخاص بمواجهة ظواهر التمييز القائم علي النوع الاجتماعي في مراحل التعليم المختلفة فقد كان من الغريب أن القضايا المتعلقة بالوصول للتعليم والاستمرار فيه للذكور والاناث كانت أحد أبرز القضايا والتحديات التي جري الحديث عنها عند رصد وتحليل الوضع الحالي إلا آنها اختفت بصورة تكاد تكون مطلقة عند تحديد الأنشطة والتدخلات حيث لم يرد ذكرها سوى

بالحديث عن (توسيع نموذج التعليم الشامل في المدارس المراعي للنوع الاجتماعي) أو عند الحديث عن (وضع وتنفيذ تدابير مراعية للمنظور الجنساني للتصدي لمشكلة تسرب المراهقات من المدرسة بسبب الزواج المبكر)

تاسعا : قصور الرؤية في التعامل مع تحديات التعليم في ظل المخاطر البيئية والتي كان من المفترض أن نجد لها ترجمة وأثر واضح في الأولوية (الخامسة) المتعلقة بملف (التحول الرقمي والابتكار/ التعليم الأخضر) حيث انصرفت الأنشطة المقترحة للحديث عن تجهيز المدارس بمرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتزويد المدارس بإنترنت عالي السرعة أو تزويد الفصول والمعلمين والطلاب بمعدات رقمية وتفاعلية أو اعداد خطط ومعايير لاعتماد المدارس الخضراء وادراج التوعية بترشيد المياه في المناهج دون أي اهتمام أو طرح لقضايا وتأثيرات التغيرات المناخية علي غرق أجزاء من الساحل أو نقل الأسر والسكان من بيئاتهم إلي بيئات جديدة أو تأثيرات تلك التغيرات علي أنماط العمل والإنتاج لتلك الأسر وتأثير ذلك علي فرص الأبناء في تلقي التعليم .

عاشرا : يمثل العنف داخل البيئة المدرسية فضلا عن العنف القائم علي النوع أحد التحديات الكبرى أمام ممكنات الوصول للتعليم الجيد وتحسين جودة وجدوي عمليات التعلم لذا فقد كان من الغريب أن تتجاهل الخطة الاستراتيجية هذا العنصر وتكتفي بإشارات بالغة المحدودية بشأن العنف في بيئة التعليم ومخاطره لاسيما بعد صدور القرار الوزاري رقم (150) لسنة 2024 بإصدار (لائحة التحفيز التربوي والانضباط المدرسي) والتي من المفترض أنه قد دخلت حيز التطبيق منذ العام الدراسي الماضي (2024 / 2025) إلا أنه لا توجد أية تقييمات من جانب الوزارة أو المدارس لكفاءة تلك اللائحة ومدي قدرتها علي تحقيق الانضباط والكفاءة في العملية التعليمية أو حتي عرضها معرفيا وضمان وعي عناصر المنظومة التعليمية بها .

حادي عشر: على الرغم من تكرار العديد من الأزمات والتحديات المتعلقة بإتاحة التعليم خلال السنوات الأخيرة في ظل "حالات الطوارئ " والتي تمثلت في: تداعيات جائحة كورونا (كوفيد 19) وما تبعها من عمليات اقتتال وحروب بعضها بين الفصائل داخل الدول وبعضها وخارجها، تنامي كبير في حركات الهجرة واللجوء، التحديات البيئية ومخاطر التغيرات المناخية وما قد ينتج عنها من تغيرات. كل ذلك كان يستدعي ضرورة إفراد جزء خاصة من الخطة الاستراتيجية للحديث عن احتمالات وضوابط التعليم في ظل الطوارئ وضرورة ابتكار وإتاحة أشكال متنوعة منه تتناسب وقدرات المجتمعات المحلية وممكنات الوصول المستدام.

ثالثا، قراءة في المناهج الدراسية المطورة: [5]

أصدرت وزارة التربية والتعليم قرارا بإجراء عدد من التعديلات الجوهرية على المناهج الدراسية، وذلك ضمن خطوات مستمرة لتطوير المحتوى وتحسين جودة التعليم في مختلف المراحل. وتتمحور التغييرات الجديدة بشكل أساسي- وفقا لبيان الوزارة - حول تعزيز المهارات الرقمية وعلوم المستقبل، وتوسيع تطبيق منظومة التعليم الجديدة لتشمل كافة صفوف المرحلة الابتدائية، مع إدخال مفاهيم ريادة الأعمال والذكاء الاصطناعي في مراحل التعليم الإعدادي والثانوي، والتركيز على التعلم القائم على المشاريع والأنشطة العملية بدلا من الحفظ والتلقين.

يُعد تحليل المناهج التعليمية خطوة أساسية لفهم الرؤية التربوية التي تُقدم للنشء، وتقييم مدى مواكبتها للتطورات المجتمعية والمعرفية. وفي ظل التغيرات المتسارعة التي تشهدها المجتمعات على مختلف الأصعدة، يأتي تطوير المناهج الدراسية كاستجابة طبيعية لمتطلبات العصر؛ إلا أن عملية التطوير هذه تظل بحاجة إلى تقييم دقيق يكشف عن مواطن القوة والضعف فيها، ويسلط الضوء على مدى تحقيقها للرؤية التربوية والأهداف الموضوعة.

وتكشف هذه القراءة النقدية للمناهج المطورة عن صورة متعددة الأبعاد، تجمع بين إنجازات ملحوظة في بعض الجوانب وإخفاقات في أخرى. فعلى مستوى مراعاة النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، تُظهر المناهج تقدمًا في كسر الصور النمطية، من خلال تمثيل متوازن للجنسين في الصور والأنشطة الحياتية، مع استخدام لغة شاملة ومحايدة. وقد تجلى هذا في تنوع المهن المقدمة للنساء، وشملت الضابطة والمهندسة وقائدة الطائرة، إلى جانب المهن التقليدية كالتعليم والطب. كما قدمت المناهج نماذج للأبوة المشاركة في الرعاية، مما يعكس حرصًا على تجاوز الأدوار النمطية.

ومع ذلك، يتراجع هذا التقدم بشكل حاد عند الانتقال إلى التمثيل التاريخي والعلمي، حيث يطغى الحضور الذكوري على النماذج المقدمة، مما يعيد إنتاج صورة المرأة ككيان هامشي في الإنجاز الحضاري. فالبيانات تكشف عن تفاوت صارخ في تمثيل الإسهامات النسائية مقارنة بالذكورية، حيث بلغ عدد النماذج الذكورية 31 شخصًا، بينما بلغ عدد النماذج النسائية 8 سيدات فقط. كما أن تضمين قضية حقوق المرأة اقتصر على درس عن قاسم أمين في الصف الثالث الإعدادي، (اللغة العربية، ص25)، وكأن حقوق المرأة توقفت عنده، يبيّن ذلك إشكالية في تحديث المحتوى التعليمي، حيث يتم إغفال التطورات المعاصرة في حقوق المرأة وجهود الحركة النسائية الحديثة، مما يحد من فهم الطلاب للتاريخ الديناميكي للنضال النسائي.

- وفي محور مخرجات التنشئة الاجتماعية، تقدم المناهج رؤية قيمية واضحة وتعزز مفاهيم التعاون والانتماء، لكنها تظل حبيسة المنهجية التقليدية القائمة على التلقين والنمذجة الجاهزة، كما تُظهر حساسية ملحوظة تجاه قيم تقبل الاختلاف واحترام الآخر من خلال صور ونصوص تعكس التنوع في الشكل أو الهيئة. وقد تنوعت الأساليب بين القصص والأنشطة، كما في قصص الاستماع التي تعزز القيم الأسرية، والأنشطة الجماعية القليلة التي تنمي مهارات العمل المشترك.

ومع ذلك، تظل هذه المعالجة في غالبها ضمن الإطار العاطفي والنظري، مع افتقار ملحوظ للعمق النقدي والتطبيقات العملية التي تُنمي مهارات الحوار مع المختلفين فكريًا أو التعامل مع مواقف الاختلاف الحقيقية وإدارة النزاعات. كما أن معالجة مفاهيم التكنولوجيا والأمان الرقمي والمواطنة العالمية تبقى سطحية، حيث يغلب الطابع الإرشادي المباشر على المناقشات (افعل ولا تفعل)، دون تعميق الوعي النقدي بالمخاطر الرقمية المعقدة أو الأبعاد الحقوقية والمؤسسية للمواطنة الفاعلة. فمفهوم "المواطن العالمي" يظهر في مادة اللغة الإنجليزية بشكل سطحي، من خلال نصوص عامة عن الاحترام والتعاون، دون ربطه بقضايا عالمية ملحة كالهجرة أو الفقر أو حقوق الإنسان.

- أما على صعيد التربية الجنسية والتوعية بخصوصية الجسد، فإن المناهج تتجاهل تمامًا هذا المحور الحيوي، مما يشكل نكوصًا خطيرًا عن مسؤوليات التربية الشاملة. ففي وقت تشهد فيه المجتمعات ارتفاعًا في معدلات التحرش والعنف الجنسي، تختار المناهج الجديدة الصمت المطبق تجاه أي توعية متعلقة بالجسد أو الحدود الشخصية.

ويتجلى هذا الغياب بوضوح في الدروس التي كان من الممكن أن تكون منصات طبيعية للتوعية، مثل درس "أجزاء جسمي" في الصف الأول الابتدائي، حيث اقتصر المحتوى على التسمية الحرفية للأعضاء ووظائفها دون أي إشارة إلى حقوق الخصوصية أو مفهوم "اللمس الآمن واللمس غير الآمن". كما أن قصة "صندوق جدتي" التي تتناول أعضاء الجسم عبر لعبة تخمين، لم تستثمر الفرصة لتأسيس وعي الطفل بحدود جسده، بل ظلت حبيسة النهج الترفيهي السطحي. هذا التجاهل يُرسل رسالة ضمنية بأن الجسد وأحكامه من المواضيع المحظورة، مما يعزز ثقافة الصمت التي تزيد من عزلة الضحايا وتصعب عملية طلب المساعدة.

- وفيما يتعلق بتمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة، يظل الحضور هامشيًا وغير متنوع، حيث بلغ عدد الدروس التي تناولت هذا المحور 12 درسًا فقط في مادة اللغة العربية، بينما غاب التمثيل تمامًا عن مادة اللغة الإنجليزية، من أصل إجمالي 475 درسًا في المادتين. هذا العدد المحدود يعكس حضورًا هامشيًا لهذه الفئة الهامة في المنظومة التعليمية، في ظل تزايد حالات العنف والتنمر المدرسي التي تستهدف بالأساس الفئات الأكثر عرضة للتمييز، بما فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما اقتصر معظم الظهور على الصور المصاحبة للنصوص دون انعكاس حقيقي في مضامين الدروس، مما يجعل من الصعب ترسيخ ثقافة الدمج بشكل عميق؛ فوجود صورة طفل على كرسي متحرك في غلاف وحدة لا يعوّض عن غياب نصوص أو أنشطة تُناقش تحديات هذه الفئة أو إسهاماتها في المجتمع. كما افتقد التمثيل للتنوع، حيث غيبت أنواع عديدة من الإعاقات أو تم تمثيلها بشكل محدود مثل الإعاقة السمعية والبصرية حيث تم تمثيلهما بنموذج واحد فقط، خلافًا للإعاقة الجسدية (كرسي متحرك) التي تم التركيز عليها بشكل واضح، مما يُكرّس صورة نمطية مختزلة عن هذه الفئة المتنوعة.
كما يغلب على التمثيل الطابع العاطفي والرمزي، حيث قُدمت معظم النماذج كأشخاص بحاجة للمساعدة، مما يعزز الصورة النمطية لذوي الإعاقة كأفراد غير فاعلين. وقد تراجع الاهتمام بهذه الفئة بشكل ملحوظ في المرحلة الإعدادية، حيث اقتصر التمثيل على حالة واحدة فقط طوال الصفوف الثلاثة، وغاب التمثيل تمامًا في المرحلة الثانوية، هذا الغياب شبه الكامل في مرحلة المراهقة يعد خطرًا واضحًا وخاصة أن هذه المرحلة العمرية تشهد تكون الهوية الشخصية والاجتماعية للطلاب، وتعد فترة حاسمة لترسيخ قيم تقبل الآخر. ويُعتبر هذا التراجع في التمثيل مفارقة كبيرة، ففي الوقت الذي تزداد فيه حاجة المراهقين للنماذج الإيجابية حول التعامل مع التنوع، تغيب هذه النماذج بشكل شبه كامل عن المناهج.

- وفي محور الاستدامة والبيئة، تبرز المناهج معالجة متدرجة للقضايا البيئية، حيث تطور المحتوى من التركيز على السلوكيات الفردية في المراحل المبكرة إلى مناقشة قضايا أعمق مثل الاحتباس الحراري والتغير المناخي ثم العدالة المناخية وأهداف التنمية المستدامة والمناصرة العالمية في المراحل المتقدمة. وقد بلغ عدد الدروس التي تناولت هذه القضايا 65 درسًا في مادتي اللغة العربية واللغة الإنجليزية من أصل 475 درسًا، مما يعكس الاهتمام بهذا المحور الحيوي. وقامت المادتين بإبراز دور الشباب والفتيات في القيادة البيئية، حيث قدمت نماذج لطالبات قمن بمبادرات لتحسين حديقة المدرسة أو الابتكار في مجال الطاقة الشمسية.

كما تميزت المعالجة في مادة الدراسات الاجتماعية بعرض شمولي لقضايا البيئة والتنمية المستدامة؛ ففي الصف الخامس الابتدائي، تناولت وحدة "كنوز مصر" الثروات المعدنية ومصادر الطاقة، وربطت بين استدامة الموارد ودور الدولة والمواطن في الحفاظ عليها. كما قدمت الوحدة رؤية متكاملة من خلال تناول "رؤية مصر 2030" والمشروعات القومية مثل بنبان للطاقة الشمسية والقطار الكهربائي، مما يربط بين النظرية والتطبيق في مجال الاستدامة. وفي الصف السادس الابتدائي، توسعت المعالجة لتشمل التحديات البيئية في الوطن العربي، مع تقديم حلول عملية مثل استخدام الطاقة المتجددة وزيادة المساحات الخضراء. كما أبرزت الجهود الإقليمية مثل مبادرة زراعة 100 مليون شجرة في مصر، ومشروع نيوم في السعودية.

غير أن هذه المعالجة تظل في كثير من الأحيان حبيسة الإطار النظري والتلقيني، حيث تقدم المعلومات في شكل نقاط وحلول جاهزة دون إشراك الطالب في التفكير النقدي لإيجاد حلول مبتكرة. كما أن التركيز على الجانب الفردي يطغى على المناقشات، مع إهمال نسبي للبعد السياسي لقضايا البيئة.

إلى جانب ذلك، كشف التحليل عن وجود بعض النماذج السلبية التي تتعارض مع الرسالة البيئية، مثل قصة "ليلى" في الصف الثالث الابتدائي (اللغة الإنجليزية، ص104) التي صورت استخدام المياه أثناء اللعب بشكل مسرف، دون تقديم أي نقد لهذا السلوك أو توضيح لآثاره السلبية، مما يعد دليلاً على عدم اتساق الرؤية البيئية في المناهج، ويُضعف مصداقية الرسالة البيئية ويُرسل رسائل متضاربة للطلاب.

وعلى الرغم من الإيجابيات الكبيرة في تناول قضايا الاستدامة، إلا أن المناهج لا تزال بحاجة إلى تعميق الربط بين الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتقديم استراتيجيات أكثر فعالية لتحويل المعرفة إلى ممارسات عملية مستدامة.

ختامًا، ورغم الجهود الواضحة في تحديث المضامين وتعزيز بعض القيم الإيجابية، فإن المناهج المطورة تقدم رؤية غير متوازنة؛ تفتقر إلى العمق النقدي، وتعاني من ازدواجية بين الخطاب التقدمي في الحياة اليومية وخطاب التهميش في النماذج التاريخية والهيكلية. كما أن غياب التكامل بين المحاور المختلفة، وعدم وجود معالجة شاملة لقضايا حيوية مثل التربية الجنسية والتمثيل العادل للأشخاص ذوي الإعاقة، يُضعف من قدرة هذه المناهج على تحقيق التربية الشاملة المنشودة.

لذا، تستدعي هذه النتائج مراجعة عاجلة لسياسات اختيار النماذج وبناء المحتوى، لضمان تحقيق تكامل حقيقي بين القيم المُعلنة والممارسة التربوية، بما يخدم بناء جيل واعٍ وقادر على مواجهة تحديات المستقبل. كما تحتاج المناهج إلى تعزيز البعد التطبيقي لمهارات الحياة، والانتقال من التلقين إلى التمكين، ومن الرمزية إلى الجوهرية في معالجة القضايا المجتمعية المختلفة.

Lesson 2 A Day To Remember

1 Read the story

It is spring, and Laila is playing outside. She is **spraying** water and laughing as it makes a big **splash**. She runs in the garden, playing with her toy car. The car **spins** fast and bumps into a rock, but it doesn't **split**—just **bounces** back! Laila smiles, sits down, and watches a funny cartoon on the screen.

رابعا، أبرز القرارات الوزارية استعدادًا للعام الدراسي الجديد2025/2026:

أعلن السيد محمد عبد اللطيف، وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، عن حزمة من السياسات والقرارات الطموحة استعدادًا للعام الدراسي الجديد، نعرض أبرزها فيما يلي:

1-التركيز على جودة التعليم وتقليل الكثافة الطلابية:

أعلنت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني عن تخفيض الكثافة داخل الفصول بما لا يتجاوز 50 طالبًا للفصل الواحد، مع تحسين البنية التحتية التعليمية. وتم وضع خطة من خمسة محاور لمعالجة مشكلة الكثافة، منها إعادة توظيف المدارس الثانوية ذات الفصول الكثيرة عبر تقسيم الدراسة إلى فترتين صباحية ومسائية.
كما نجحت الوزارة في نقل نحو 4700 مدرسة إلى مواقع أكثر ملاءمة [6]، وتم الانتهاء من إنشاء 7000 فصل خلال العام المالي 2024/2025، تستوعب 280 ألف طالب، ويجري العمل على إضافة 20 ألف فصل جديد.[7]

2-تطوير المناهج والتركيز على المهارات الأساسية:

شملت التحديثات تطوير مناهج اللغة العربية والدراسات الاجتماعية والتربية الدينية، مع برامج علاجية صيفية لتعزيز مهارات القراءة والكتابة وبناء الشخصية وفي إطار تطوير المناهج وتقييم أداء الطلاب، وقد وجه الوزير بإتاحة كتب التقييمات الجديدة في المواد الأساسية لأول مرة هذا العام، والتي تتضمن نماذج تدريبية لقياس الفهم وتحفيز التفكير النقدي لدى الطلاب، مع ربط أعمال السنة بالانضباط المدرسي، حيث سيتم احتساب نسبة من التقييم على التزام الطلاب بالحضور والمشاركة الفعالة.[8]
كما أطلقت وزارة التربية والتعليم ولأول مرة منهجًا متخصصًا لرياض الأطفال لمدارس التربية الفكرية، بمشاركة خبراء من الإدارة المركزية للتعليم العام، وخبراء الإعاقة، بالتعاون مع خمس جامعات مصرية ومنظمة اليونيسف[9]
هذا وأتاحت الوزارة المناهج الدراسية في مصر للعام الدراسي 2025/2026 على الموقع الرسمي لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، كما أطلقت رابطاً لتحميل المناهج.[10]

3-التغلب على مشكلة عجز المعلمين وتحسين أوضاعهم:

وذلك عن طريق تعيين معلمين جدد سنويًا والتعاقد مع معلمين بنظام الحصص، واستمرارية الخدمة للمعلمين المتقاعدين الراغبين. تحسين رواتب وحوافز المعلمين ومديري المدارس. حيث أعلن عن دراسة تقديم 1000 جنيه حافز شهري للمعلمين و5 آلاف للمديرين لتوفير العمالة والخدمات[11].

4-تطوير التعليم الفني:

أعلنت الوزارة عن التوسع في إنشاء مدارس التكنولوجيا التطبيقية، وإبرام شراكات مع جهات دولية لتأهيل الطلاب لسوق العمل المحلي والدولي، مؤكدة أهمية التعليم الفني كأحد أهم محاور التوجه المستقبلي.

5-دمج التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في التعليم:

تسعى الوزارة لإدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن المنظومة التعليمية عبر منصات تعليمية متطورة

6--نظام البكالوريا :

تم تطوير نظام البكالوريا لمنح الطلاب حرية اختيار المسار الدراسي، وإمكانية تكرار الامتحانات بهدف تخفيف الضغط على الطلاب وتحقيق قدر أكبر من العدالة التعليمية.

7-إنشاء مدارس مصرية فرنسية وألمانية ويابانية جديدة:

أعلنت وزارة التربية والتعليم عن أنها تهدف إلى إنشاء 100 مدرسة مصرية فرنسية، ضمن استراتيجية تعزيز التنوع في التعليم وتوسيع الخيارات أمام الأسر، مع توفير بيئة تعليمية متميزة[12].
وافتتح وزير التربية والتعليم والسفير الألماني أولى المدارس المصرية الألمانية بمدينة السادس من أكتوبر، وذلك في إطار مبادرة إنشاء 100 مدرسة مصرية ألمانية بمختلف محافظات الجمهورية.

8-منع حرمان الطلاب من الكتب المدرسية بسبب المصروفات:

تم تطوير نظام البكالوريا لمنح الطلاب حرية اختيار المسار الدراسي، وإمكانية تكرار الامتحانات بهدف تخفيف الضغط على الطلاب وتحقيق قدر أكبر من العدالة التعليمية.

تحديات وإشكاليات قد تواجه تنفيذ السياسات على أرض الواقع:

· الضغوط الاقتصادية مثل تضخم الأسعار، تقلبات سعر الصرف، تؤثر على قدرة الوزارة على تنفيذ سياسات تطوير التعليم وضمان استمراريتها. ومن ذلك توفير التمويل الكافي والموارد لتطوير البنية التحتية المدرسية، بناء فصول دراسية جديدة، تطوير التكنولوجيا التعليمية، وتحسين رواتب المعلمين هو تحدٍ كبير يتطلب استقرار اقتصادي واستدامة في الميزانية المخصصة للتعليم.
· أحد العوائق التي تواجه تطبيق السياسات التعليمية هو نقص المعلمين المؤهلين والمدربين بشكل كاف، فما زال المعلمون يفتقرون إلى التدريب الكافي على مهارات التفكير النقدي على سبيل المثال، نتيجة ذلك، يقلّ تأثير التعليم على تنمية مهارات التحليل والتقييم لدى الطلاب، كما تحدّ قدرة المعلمين على توجيه الطلاب نحو التفكير المستقل وحل المشكلات بشكل فعّال. وبالرغم من الإيجابيات التي طرأت على لائحة الانضباط المدرسي بعد التعديلات الأخيرة في سبتمبر 2024، إلا أن غياب التدريب الكافي للمعلمين عليها يمثل مشكلة كبيرة، إذ لا جدوى من وجود اللائحة دون توفر الوعي والتدريب المناسبين بها.
· التخبط من نظام تعليمي لآخر ومن برنامج لبرنامج، وعدم وضوح ذلك حتى بالنسبة للمعلمين واولياء الأمور، مثل طرح نظام البكالوريا والسرعة في تطبيقه قد يسبب ارتباكاً ويمثل عائقاً أمام تحقيق أهداف تطوير التعليم.
· هناك تحديات اجتماعية وثقافية مثل وجود فجوات تعليمية ومشاكل مثل ظاهرة الدروس الخصوصية تؤثر على نجاح السياسات الرامية لتقليل الفروق بين الطلاب وتحسين التعليم العام، بالإضافة إلى ضرورة العمل على زيادة وعي أولياء الأمور بأهمية السياسات الجديدة.
· يتطلب تنفيذ السياسات تنسيقًا فعالاً بين عدة جهات مختلفة، وقد تعرقل البيروقراطية العراقية أو ضعف التنسيق بين الإدارات التنفيذية تنفيذ السياسات بفعالية.
· غياب آليات فعالة وواضحة لمتابعة تنفيذ السياسات وتقييم نتائجها يمكن أن يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة، ما يستلزم بناء نظام رقابي قوي وتعزيز الشفافية والمساءلة.
·إتاحة المعرفة أمر مهم ومفيد، لكنها وحدها لا تكفي لتحقيق الفهم العميق أو تطوير المهارات. من الضروري توفير تدريب عملي يساعد على استخدام هذه المعرفة بفعالية. فعلى سبيل المثال، يُعد بنك المعرفة المصري الذي أطلق في يناير عام 2016، بهدف تثقيف وتعليم المصريين بالمجان، وإتاحة المحتوى العلمي والمناهج التعليمية لكل فئات المجتمع المصري من المواطنين والباحثين والطلاب أداة قيّمة، لكنه قد يكون صعب الاستخدام دون توجيه أو تدريب مناسب، فالمستخدم يجد صعوبة في التعامل معه بدءا من تسجيل الدخول وحتى تصفح المحتويات.

خامسا، قرار حظر النقاش حول القضايا السياسية والدينية داخل المدارس بين الحيادية المؤسسات التعليمية والحق في حرية الرأي والتعبير:

أصدرت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني قراراً بحظر أي نقاش أو حديث حول القضايا السياسية والدينية داخل المدارس خلال العام الدراسي الجديد، وذلك بهدف الحفاظ على حيادية المؤسسات التعليمية وخلق بيئة دراسية منظمة ومركزة على التعليم. وجاء في البيان الرسمي للوزارة أن القرار يهدف إلى منع استغلال المدارس كمنصة لتوجيه الآراء أو التأثير على الطلاب، مؤكدين على أن التركيز سيكون على العملية التعليمية والانضباط التربوي.[13]

أثار القرار موجة من الجدل، تقدم على إثرها أحد أعضاء مجلس النواب بسؤال برلماني عاجل اعتراضًا على القرار ومحذرا من أن القرار قد يتحول إلى أداة لتكميم الأفواه داخل المدارس، مما يضر بالعملية التعليمية ويفرغها من مضمونها الحقيقي.[14]

كما إن منع الحديث في موضوعات سياسية ودينية متعلقة بالمناهج لا سيما مثل التاريخ والتربية الوطنية يهدد وعي الطلاب ويزرع الخوف في عقولهم من طرح الأسئلة أو التفكير النقدي ويحول المدرسة إلى مكان تلقين جامد ويقود في النهاية إلى ضعف القدرة على قبول وجهات النظر الأخرى وزيادة التطرف[15].

جدير بالذكر أن هذا القرار يتعارض مع مواد دستور 2014، التي تتناول حرية الفكر والتعبير، ومن بينها المادة (19) التي نصت على أن التعليم هدفه بناء الشخصية المصرية وترسيخ مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، والمادة المادة (23) التي تكفل حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته، والمادة (65) التي تقرر بوضوح أن حرية الفكر والرأي مكفولة ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير.

المحور الثاني

وقائع العنف في البيئة المدرسية

أولا، بداية العام الدراسي الجديد.. وقائع عنف وأزمات تضرب المدارس المصرية:

مع بداية العام الدراسي الجديد في 20 سبتمبر 2025؛ شهد عدد من المدارس أزمات تعليمية وتربوية متعددة، -هذا في 10 أيام فقط شملتها فترة التقرير- تضمنت اعتداءً فجا على معلمين، تحرشاً جنسيا، هروب للطلاب فضلاً عن مشاجرات واصابات في محيط المدارس، مما أثار تساؤلات جديّة حول فعالية عمليات تطوير التعليم المستمرة منذ سنوات، ومدى تطبيق لائحة الانضباط المدرسي.

وتعكس هذه الوقائع المشكلات الحقيقية التي تواجه العملية التعليمية في مصر، يأتي في مقدمتها نقص عدد المعلمين الحقيقي على الأرض رغم الإعلانات الرسمية. تشير شهادة احدى المعلمات إلى أن التوسع في إنشاء فصول دراسية لتقليل الكثافة الطلابية زاد من عبء المعلمين بسبب قلة أعدادهم. كما يبدو أن ما أُعلن من تعيين معلمين جدد، والاستعانة بمعلمي الحصة والمعلمين المتقاعدين، لا يكفي لاستيعاب جميع الفصول الدراسية بشكل فعّال.

تأتي هذه الأزمات في الوقت الذي أعلن فيه المتحدث الرسمي باسم وزارة التربية والتعليم، شادي زلطة، عن انطلاق العام الدراسي الجديد بنجاح وسط تشديد على الانضباط! [16]

نرصد فيما يلي أهم هذه الوقائع:

· رصدنا 7وقائع ضرب واعتداءات فجة على معلمين/ات، مع بداية العام الدراسي. منها في الواقعة الأولى؛ اعتدى طالب بإحدى مدارس محافظة القليوبية على أحد المعلمين في ملعب المدرسة، ومزّق ملابسه. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل قام الطالب بالاتصال بأهله، الذين حضروا إلى المدرسة واعتدوا على مديرة المدرسة أيضًا. كان لوزارة التربية والتعليم موقفا حاسما حيث قررت فصل الطالب لمدة عام دراسي كامل وحبسه 4أيام على ذمة التحقيق. في الواقعة الثانية؛ رصدنا اعتداء أولياء أمور على معلم داخل مدرسة بالمنيب بالحذاء أمام الطلاب. وفي الواقعة الثالثة؛ تعدى شاب على معلمة داخل مدرسة ثانوية بمنطقة البدرشين لقيامها بطرد شقيقته لحضورها متأخرة.

· في ثاني أيام الدراسة، شهدت إحدى المدارس الإعدادية بمحافظة بالقليوبية جريمة تحرش جنسي من قبل مدير المدرسة بإحدى الطالبات في مصلى المدرسة، نظير هدايا عينية، أقر الجاني بأنه فعل ذلك من قبل مع عدد من الطالبات، مما يعكس استمرار ظاهرة التحرش الجنسي في البيئة المدرسية، والتي كانت مسيطرة العام الدراسي الماضي 2024/2025. وتطرح هذه الواقعة تساؤلات حول الإجراءات الوقائية المتبعة لحماية الطلاب والطالبات.

· في مشهد أثار الرأي العام في مصر، رصدنا قرار محافظ بورسعيد بإحالة مديرة مدرسة للتحقيق بسبب وجود فتيات أمام المدرسة أثناء اليوم الدراسي، أحال المحافظ مديرة إحدى المدارس للتحقيق بعد أن عاتبها على غياب الانضباط والسماح للطالبات بالخروج بعد بدء اليوم الدراسي، قائلاً: "مينفعش أولياء الأمور يكونوا سايبين بناتهم أمانة في المدرسة وأنا أجي أجيبهم من الشارع". وشهد محيط مدرسة الشهيد محمد عادل شيل الثانوية بمدينة الباجور بمحافظة المنوفية، واقعة أثارت حالة من الجدل والاستياء بين أولياء الأمور والأهالي، وذلك بعد تداول مقطع فيديو يظهر مجموعة من التلاميذ متواجدين خارج سور المدرسة خلال اليوم الدراسي، بينما قام عدد من الصبية برشق الحجارة تجاه المبنى المدرسي.

· في المقابل، تم إحالة مديرة مدرسة للتحقيق بعد قرارها غلق الأبواب أمام الطالبات المتأخرات عن طابور الصباح بالمحلة بمحافظة الغربية.

· تزامناً مع بدء الدراسة، رصدنا عددا من المشاهد التي تثير تساؤلات حول معايير البيئة الآمنة للطلاب/ات، من بينها فيديو متداول على مواقع التواصل الاجتماعي يظهر خلاله عدد من الأطفال يستقلون مركبة "تروسيكل" في طريقهم إلى إحدى المدارس بمحافظة بني سويف، معرضين حياتهم وحياة المواطنين للخطر. رصدنا أيضا مشاهد أخرى لطلاب في محافظة المنوفية يستخدمون " المراكب " ليعبروا جزيرة في طريقهم للمدرسة.

· رصدنا أيضا تعرض سور سلم إحدى المدارس بمحافظة سوهاج للانهيار وأصيب طالب ما يبرز الحاجة إلى مراجعة فورية لشروط السلامة والبنية التحتية.

· سيطرت حالة من الفوضى أمام وداخل عدد من المدارس، من بينها3 وقائع بلطجة ومشاجرات، خاصة في ظل عدم الانضباط بين الأجيال الحديثة. وقد أثارت هذه المشاهد استياء العديد من أولياء الأمور، وسط تساؤلات عن مدى جاهزية المدارس لاستقبال أبنائهم. انتشر مقطع فيديو تم تداوله عبر مواقع التواصل الاجتماعي يتضمن استغاثة أولياء أمور طلاب بمدرسة عمر بن الخطاب بمنطقة المطرية في محافظة القاهرة من تعرض أبنائهم لحوادث سرقة بالإكراه وممارسة من قبل بعض الأشخاص أمام المدرسة، مشاجرة أخرى واعتداء على طالبة أمام مدرسة بمنطقة الهرم واصابتها من قبل فتاة ووالدتها، مشاجرة ثالثة وواقعة اعتداء على إحدى الأمهات بمحيط مدرسة أحمد عرابي بمنطقة دار السلام في محافظة القاهرة، عقب تداول مقطع فيديو للواقعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.وانتهي" هزار" بين اثنين من الطلاب بمشاجرة واصابة احدهما بآلة حادة داخل مدرسة في المنوفية.

· في مشهد أكثر طرافة وغرابة، رصدنا وجود" حمير" في فناء مدرسة بحافظة قنا. وقد اثارت الصور التي تم تداولها عبر مواقع التواصل الاجتماعي حالة من السخرية بين الأهالي، بعدما أظهرت وجود حمارين داخل فناء إحدى المدارس بمدينة قوص، جنوبي المحافظة.

· رصدنا مقطع فيديو متداول لحادث تدافع أثناء خروج الطلاب من احدى المدارس في حدائق أكتوبر الجديدة بالقاهرة، وسقوط بعض الطلاب على الأرض، وذلك بسبب سماح المدرس المكلف بالإشراف على خروج الطلاب لجميع المراحل الدراسية بالخروج في وقت واحد.

· انتشر على وسائل التواصل الاجتماعي مقطع فيديو ظهرت فيه مجموعة من طالبات المرحلة الإعدادية وهن يرتدين الزي المدرسي ويقمن برقصات «هستيرية» على أنغام أغاني "المهرجانات" داخل الفصول، مع إطلاق ألفاظ وتعبيرات غير لائقة. حقق الفيديوهات ملايين المشاهدات وأثار حالة انقسام في الرأي بين من اعتبر ما حدث فضيحة أخلاقية، ومن رأى أن تصوير ونشر الفيديو ينتهك خصوصية الطالبات ويعرضهن للتنمر المجتمعي.

· كما تم تداول مقطع آخر على مواقع التواصل الاجتماعي يظهر قيام تلاميذ في إحدى المدارس الإعدادية بتكسير إضاءة الفصل أثناء رقصهم على أغاني المهرجانات، في مشهد وصفه رواد المواقع بـ«الكباريه»، معبرين عن استيائهم ومطالبين بمحاسبة المتسببين.

· رصدنا أيضا فيديو انتشر على صفحات السوشيال الميديا يظهر فيه ولي أمر مع ابنته طالبة الإعدادية وهي ذات إعاقة حركية، يشكو فيها الأب من تعنت إدارة المدرسية التي صممت على أن تلحق الطالبة بفصل في الدور الرابع حيث تضطر لصعود السلم، مما يثير تساؤلًا حول مدى تطبيق حقوق ذوي الإعاقة في المدارس، خاصة الفتيات منهم واللاتي يتحملن أعباء مضاعفة، وايضا مدى مراعاة حالة الطلاب/ات الصحية عند توزيع الفصول، بدلاً من الالتزام الأعمى بتوزيع أبجدي لا يأخذ هذه الاعتبارات في الحسبان.

· ظهرت بعض الممارسات غير التربوية في بعض المدارس، مثل تصرفات بعض من يُطلق عليهم 'الشرطة المدرسية' والتي تحولت الى ما يشبه ممارسة" البلطجة" ضد أقرانهم من الطلاب إلى ضرورة إعادة النظر في ثقافة النظام داخل المدارس، ومن المغزى من وجود الشرطة المدرسية، وتعزيز دور اتحاد الطلاب والآليات الديمقراطية في اختيار ممثلي الطلبة.

ثانيا، ملاحظات عامة عن وقائع العنف خلال عطلة نهاية العام الدراسي 2024/2025:

نظراً لأن فترة الرصد تزامنت مع إجازة نهاية العام الدراسي، فقد تم تسجيل عدد محدود من الوقائع قبل بداية العام الدراسي الجديد، نرصد فيما يلي أهم ملامح هذ الفترة:

· استمرار ظاهرة التحرش الجنسي في البيئة المدرسية: ظهر في أكثر من واقعة، من بينها اتهام مدرس بإرسال صور مُخلة لطالبة بالطالبية، وواقعة تصوير طالبات في دورة مياه المدرسة خلال فترة الامتحانات، حيث فتحت وزارة التعليم تحقيقاً في الواقعتين. كما تم ضبط سائق "توك توك" تعدى على الطالبات أمام مدرسة بالهرم.

تهديد سلامة أمان الطلاب: رصدنا وقائع تهدد سلامة الطلاب/ ات في البيئة المدرسية ومحيطها وهو ما يعد جزء منها، منها إصابة طالبة بلدغة عقرب أثناء الامتحانات في قنا، وحادثة مصرع طفلة صعقاً · بالكهرباء أمام مدرسة في بني سويف، بالإضافة إلى استغاثات من أهالي احدى قرى محافظة المنيا لإنقاذ أبنائهم بسبب حالة المبنى المدرسي المتهالكة.

رصدنا وقائع عنف نفسي ضد الطلاب/ ات، خاصة فترات الامتحانات. من ذلك الجدل الذي أثير حول معلمة نشرت منشورات على فيسبوك بأسلوب ساخر يحمل تهديدًا ضمنيًا " العام المقبل بأمر الله اللي هتدخلي حصة بالمنظر دا هقفلها أنا بنفسي على الباب بعلبة دبابيس أدبسلها الطرحة في رقبتها اللي فرحانة بيها دي". كما رفض أحد المعلمين دخول الطالبات غير الملتزمات بربط الحجاب للسنتر التعليمي، قائلا في منشور له على صفحته الشخصية بموقع فيسبوك: "بدءًا من أول أغسطس، أي طالبة هتدخل الأكاديمية وحجابها غير منضبط – بمعنى إن رقبتها ظاهرة من الأمام ومش رابطة الطرحة بشكل لائق – هيتم التنبيه عليها فورًا، ولو ما التزمتش، الأسيستانت عندي هتقوم بتثبيت الطرحة باستخدام دبوس".

· تصاعدت اعتداءات أولياء الأمور والطلاب على المعلمين ومديري المدارس بشكل ملفت، حيث شهدت محافظة الجيزة تحقيقات في تعدي مجموعة من أولياء الأمور على مديرة مدرسة خاصة، بعد رفضها تسليم الولاية التعليمية لأطفالهم، مما يشير إلى تصاعد النزاعات داخل المدارس وغياب آليات فعالة لحلها بحكمة. وانتشرت أيضاً فيديوهات لحالات اعتداء على معلمات خلال لجان امتحانات الثانوية العامة في القاهرة، مما يخلق أجواء من الخوف وعدم الاستقرار للكوادر التعليمية. كما أثار تصريح محافظ أسيوط الذي قال "بتشربوا شاي" غضب المعلمين، معبرين عن شعورهم بالإهمال وقلة الدعم من الجهات المسؤولة.

· العنف ضد الطلاب، كشفت شكاوى أولياء الأمور عن استمرارية حالات الاعتداء الجسدي واللفظي داخل المدارس، مع قلّة إجراءات الحماية والردع، وشهدت احدى مدارس القليوبية واقعة شروع طالب في قتل زميله، عقب انتهاء امتحانات الثانوية العامة، على خلفية رفض المجني عليه مساعدته في الغش داخل اللجنة.

التغطية الإعلامية السطحية لموضوعات التعليم: لاحظنا من خلال رصد الموضوعات التي غطتها وسائل الإعلام عن التعليم أن معظم الصحف اقتصرت على نقل الأخبار فقط، مع قلة في عدد التحقيقات ·المعمقة. وذلك على الرغم من تزامن فترة الرصد مع صدور عدد من السياسات الهامة مثل تعديلات قانون التعليم ونظام البكالوريا وتغيير المناهج، إلا أن التغطيات الإعلامية ظلت محدودة. هنا يطرح التساؤل: أين التحقيقات الصحفية التي تتناول المشكلات التعليمية وتناقشها من جميع جوانبها في محاولة لإيجاد حلول؟ وأين صوت الناس وأصحاب المصلحة؟ على سبيل المثال، تم تغطية موضوع نظام البكالوريا إعلامياً في مصر من زاوية تعداد المزايا فقط، وهو ما يتسق مع التوجهات الحكومية، في حين أنه لم تتم تغطية الموضوع من جميع الجوانب، ومعرفة رأي أولياء الأمور. ما يحدث حالياً هو أن السياسات والقوانين الهامة تُطرح للنقاش والمراجعة بعد إقرارها، وليس قبل كما هو مفترض، مما يحد من فرص المشاركة الفعلية للمجتمع.

أرقام عن وقائع العنف في البيئة المدرسية في الفترة من يوليو حتى سبتمبر 2025:

شهدت فترة كتابة التقرير عدد 51 واقعة عنف ضد المعلمين/ات، وضد الطلاب /ات.
من بينها 34 واقعة جرت في سبتمبر بالتزامن مع بدء الدراسة في 20 سبتمبر.

أولا، أنواع وقائع العنف:

اعتداء على المعلمين /ات		ملاحظات
نوع الجريمة	العدد	
ضرب	9	7 من وقائع الضرب جرت في الأسبوع الأول من بداية العام الدراسي
سب	2	
عنف نفسي	2	
اعتداء على الطلاب /ات		
ضرب	9	
تحرش جنسي	7	
اغتصاب	1	
عنف نفسي	6	
سب	1	
شروع في القتل	2	
مشاجرات	3	
اهمال	7	
أخرى	2	
الإجمالي	51	

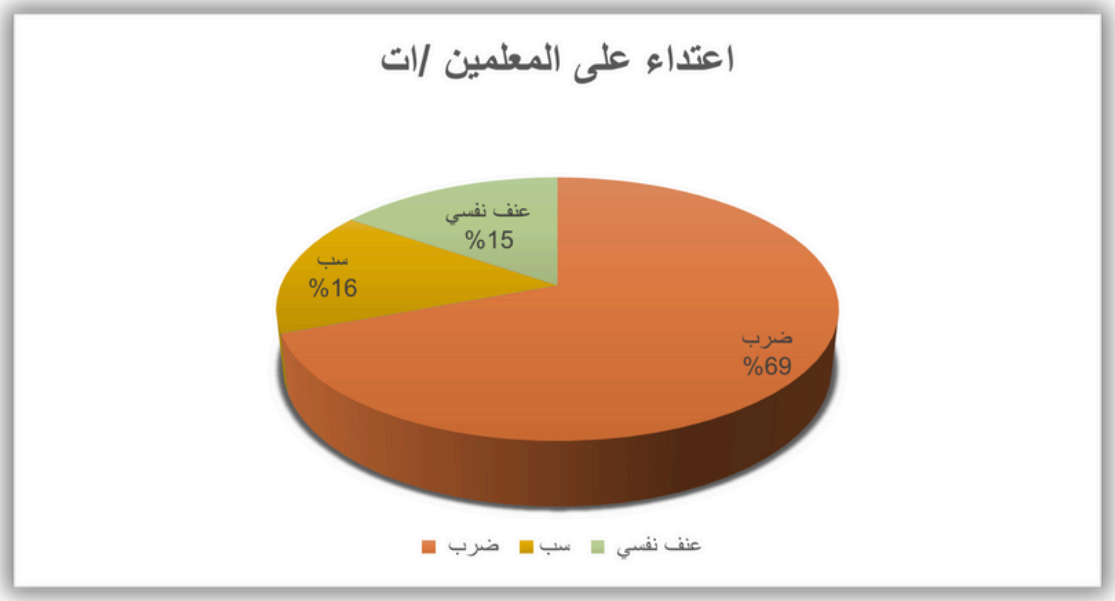

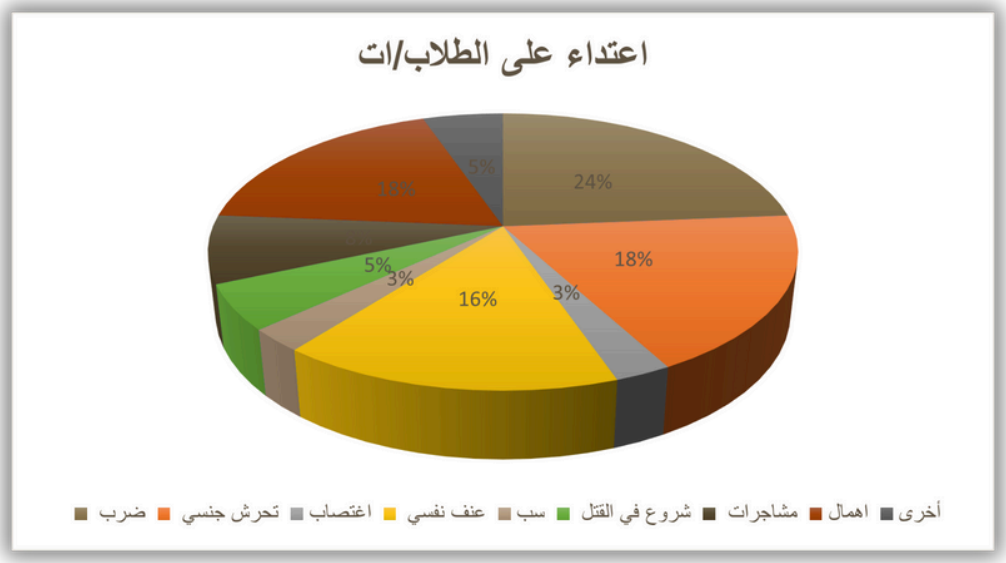

ثانيا، المحافظات التي شهدت وقائع العنف:

المحافظة	العدد	المحافظة	العدد
الجيزة	11	أسيوط	2
القليوبية	8	سوهاج	2
القاهرة	6	الدقهلية	1
الإسكندرية	3	السويس	1
قنا	3	المنيا	1
البحيرة	2	بنى سويف	1
الشرقية	2	بور سعيد	1
الغربية	2	غير مذكور	1
الفيوم	2	الإجمالي	51
المنوفية	2		

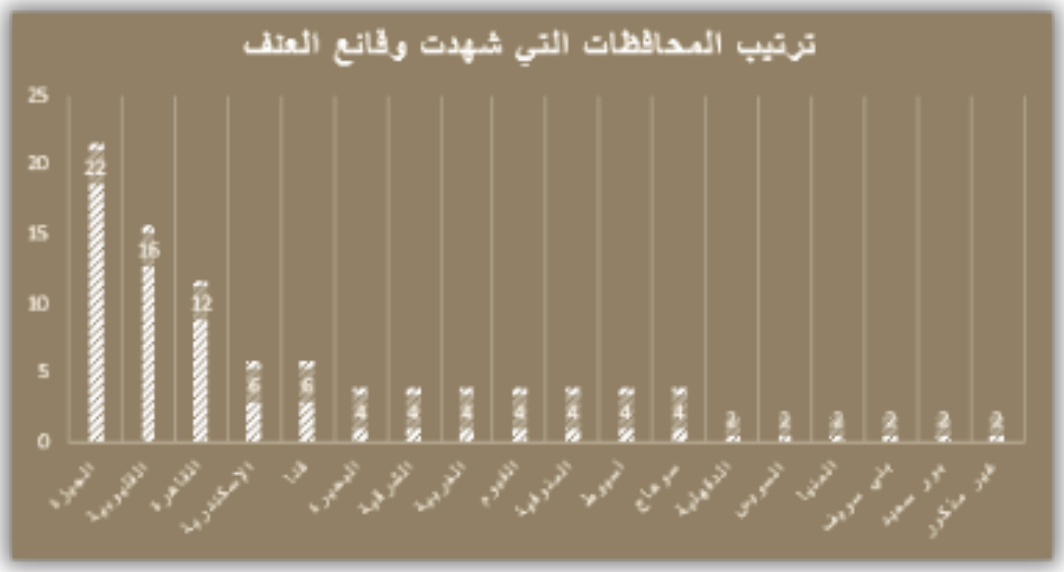

ثالثا، ترتيب الشهور التي شهدت وقائع العنف:

الشهر	العدد
سبتمبر	34
يوليو	9
أغسطس	8
الإجمالي	51

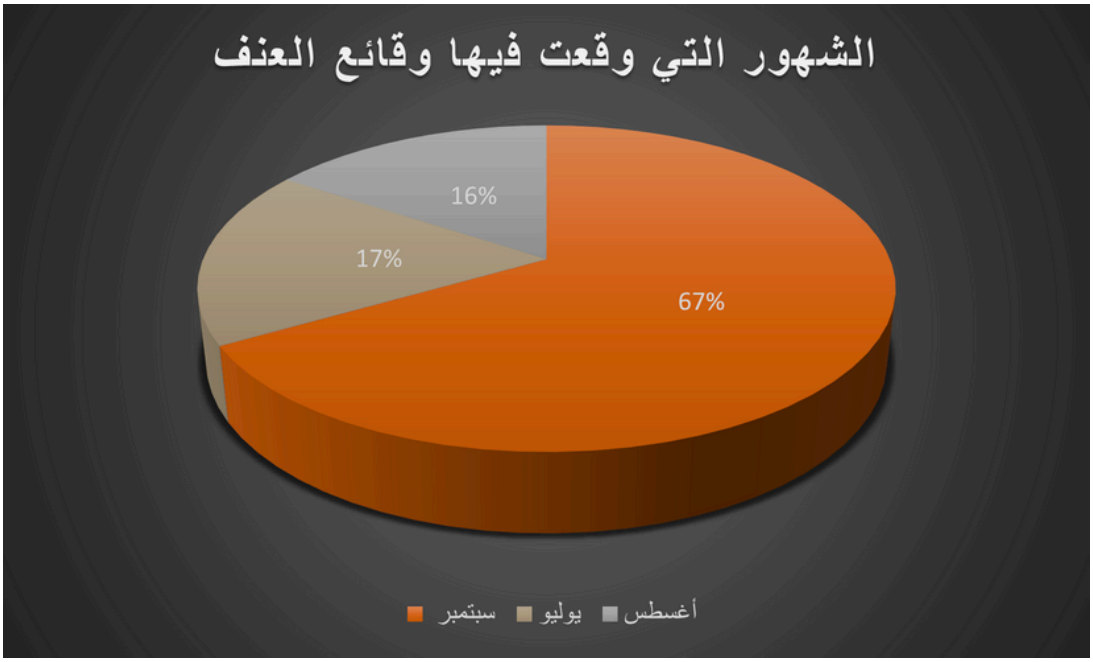

المراجع:

[1] يحيي، وفاء (15 أغسطس 2025)، نص تعديلات قانون التعليم الجديدة كاملة من الجريدة الرسمية.. البكالوريا وأعمال السنة والمد للمعلمين بعد المعاش، استرجع من موقع المصري اليوم، https://h1.nu/1c7Kw

[2] سكاي نيوز عربية (14 يناير2025)، نظام البكالوريا.. هل يمهد لتطوير شامل للتعليم في مصر؟، استرجع من موقع سكاي نيوز، https://2h.ae/drCZ

[3] جاد، محمد (20 أغسطس 2025)، معاناة أولياء الأمور.. المدارس تجبر الأسر على اختيار البكالوريا لأبنائهم على حساب الثانوية العامة.. وتؤكد: توجيهات من الوزارة بتسجيل الطلاب على النظام الجديد.. والوزارة: البكالوريا اختيارية ومجانية بنص القانون، استرجع من موقع اليوم السابع، https://url-shortener.me/4OEV

[4] قنديل، عبد الناصر. (سبتمبر، 2025)، التعليم في حالات الطوارئ.. قراءة في الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم (2024: 2029).

[5] بكري، شيماء (1 سبتمبر، 2025)، قراءة في المناهج الدراسية المطورة 2025/2026، مؤسسة مصريين بلا حدود للتنمية.

[6] الجندي، أحمد (20 يوليو 2025)، مفيش تعطيل دراسة. وزير التعليم: تحريك 4700 مدرسة لحل أزمة الكثافة، استرجع من موقع مصراوي، https://2u.pw/HE8isJ

[7] سعيد، ابراهيم، (14 سبتمبر 2025)، متحدث التعليم: "انتهاء صيانة المدارس وإنشاء 7000 فصل جديد. استرجع من موقع المصري اليوم، https://www.almasryalyoum.com/news/details/3549659

[8] حسين، محمود (15 سبتمبر 2025)، وزير التعليم يطلق خطة شاملة لضبط المدارس قبل الدراسة، استرجع من موقع اليوم السابع، https://2h.ae/zDrI

[9] حسين، محمود، (10 سبتمبر 2025)، وزارة التعليم تعلن إطلاق اول منهج لرياض الاطفال لمدارس التربية الفكرية، استرجع من موقع اليوم السابع، https://2u.pw/zK5F6U

[10] المناهج المطورة، وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، المكتبة الالكترونية 2025-2026، https://studentbooks.moe.gov.eg/

[11] يحيي، وفاء ورأفت، مريم، (17 سبتمبر2025)، وزير التعليم يفجر مفاجأة..1000 جنيه حافز شهري للمعلمين و5 آلاف للمديرين لتوفير العمالة والخدمات (تفاصيل كاملة)، استرجع من موقع المصري اليوم، https://2h.ae/HaGhK

[12] محمد، سمر. (17 سبتمبر2025)، وزير التعليم: نستهدف إنشاء 100 مدرسة مصرية فرنسية، استرجع من موقع فيتو، https://www.vetogate.com/5493091

[13] بدوي، ياسمين، (18 اغسطس 2025)، رسميًا.. حظر الكلام في السياسة بالمدارس خلال العام الدراسي الجديد، استرجع من موقع صدى البلد، https://www.elbalad.news/6669910
[14] فواز، ياسمين، (20 أغسطس 2025)، برلماني منتقدًا كلام وزير التعليم: "حظر النقاش الديني والسياسي داخل المدارس خرق للدستور"، استرجع من موقع جريدة المال، https://2u.pw/7MKpDF
[15] رزق، حمدي، (21 أغسطس 2025)، تعقيم المدارس الحكومية من العدوى الحوارية، استرجع من موقع المصري اليوم،
https://www.almasryalyoum.com/news/details/3530171
[16] متحدث التعليم: انطلاق العام الدراسي الجديد بنجاح وسط تشديد على الانضباط، (24 سبتمبر 2025) استرجع من موقع مصراوي، https://h1.nu/1c710